أثر الحرية الاقتصادية والتنمية البشرية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب) للفترة 2001-2018

The effect of economic freedom and human development on the flow of Foreign direct investment to Maghreb countries (Algeria, Tunisia, Morocco) during the period (2001-2018)

صورية عاشوري [1]، فايزة بولعجين[2]

[1]أستاذ محاضر ب.، مخبر تقييم أسواق رؤوس الأموال الجزائرية وآفاق تطوير هافيظ للعولمة جامعة سطيف1 (الجزائر)، soria.19000@hotmail.com.

[2]أستاذ مساعد أ.، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف –ميلة- الجزائر Faiza_bou82@yahoo.com

تاريخ الاستلام2021/1/15 تاريخ القبول: 2021/4/20 تاريخ النشر2021/7/1

ملخص: يهدف هذا البحث إلى تحديد أثر الحرية الاقتصادية والتنمية البشرية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب)، وقد تم تحليل البيانات خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2018، باستخدام أسلوب التحليل الإحصائي. Panel data

وقد أظهر البحث وجود علاقة ذات دلالة معنوية احصائية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول المغرب العربي، وكل من درجة الحرية الاقتصادية ودرجة التنمية البشرية.

الكلمات الرئيسية: مؤشر الحرية الاقتصادية، مؤشر التنمية البشرية، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

تصنيف JEL: F40, F21

ABSTRACT: The aim of of this study was to determine the impact of economic freedom and human development on the flow of foreign direct investment to the Maghreb countries (Algeria, Tunisia, Morocco), and the data were analysed during the period from 2001 to 2018, using the method of statistical analysis. Panel data

The study establishes that there is a statistically significant relationship between the following explanatory variables: economic freedom, the degree of human development, and the dependent variable the flow of foreign direct investment.

.**Keywords:** economic freedom; degree of human development; flow of foreign direct investment,

JEL: Classification:F40, F21.

المؤلف المرسل: صورية عاشوري: soria.19000@hotmail.com

1. مقدمة:

يعتبر جلب الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم اهتمامات الدول المتقدمة والنامية، نظرا للدور الذي يلعبه في نقل التكنولوجيا والمساهمة في تراكم رأس المال وتحسين الخبرات والمهارات وغير ذلك من المزايا. مما جعل حكومات تلك الدول تسعى إلى إزالة الحواجز والعراقيل ومنح العديد من الضمانات والحوافز، بهدف الحصول على أكبر حجم ممكن من هذه التدفقات.

وتعتبر دول المغرب العربي من بين الاقتصاديات التي بذلت جهودا كبيرة لزيادة جاذبيتها، حيث شرعت الحكومات في انتهاج سياسات تشجيعية للمستثمرين الأجانب، من خلال الاصلاحات الهيكلية وسن قوانين الاستثمار مع اعطاء مزيد من التحفيزات والاعفاءات الجمركية والجبائية، مع ذلك فإن حصصها من الاستثمار الأجنبي المباشر كانت بعيدة كل البعد عن توقعات صناع القرار. فتلك الجهود لم تكن كافية لخلق بيئة ملائمة يتمكن فيها المستثمر الأجنبي من العمل دون مخاطر أو عراقيل من شأنها تحسين مناخ الاستثمار، مما أدى إلى التفكير في عوامل أخرى من شأنها تحسين مناخ الاستثمار.

وأصبحت المؤشرات الكمية الاقتصادية التي تصدرها المنظمات الدولية أداة تقييم لمستوى نجاح أو فشل السياسات المنتهجة لتحسين مناخ الاستثمار من طرف الحكومات سنويا ومن خلال الرتبة والدرجة المتحصل عليها. ويتم في هذه الورقة تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر والمغرب وتونس من الجانب الاقتصادي والاجتماعي بالاعتماد على مؤشرين هما: مؤشر الحرية الاقتصادية ومؤشر التنمية البشرية وقياس أثرهما على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تلك البلدان للفترة 2001-2018.

بناء على ما سبق يمكن صياغة إشكالية البحث كما يلي:

هل تؤثر الحرية الاقتصادية والتنمية البشرية على نصيب البلدان المغاربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؟

من التساؤل الرئيسي ينبثق سؤالين فرعيين هما:

- هل تؤثر درجة الحرية الاقتصادية في البلدان المغاربية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها؟
- هل تؤثر درجة التنمية البشرية في البلدان المغاربية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها؟

من السؤالين السابقين يتم صياغة الفرضيتين التالتين:

-هناك علاقة موجبة بين درجة الحرية الاقتصادية في البلدان المغاربية وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها.

- هناك علاقة موجبة بين درجة التنمية البشرية في البلدان المغاربية وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها.

منهجية البحث:

من أجل تحقيق هدف البحث واختبار مدى صحة فرضياته سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لتحديد العلاقة بين متغيرات البحث، وكذلك المنهج الاستقرائي من خلال استخدام أساليب التحليل الإحصائي للتعرف على مدى تأثير الحرية الاقتصادية والتنمية البشرية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المغاربية.

أهمية وأهداف البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع عجلة التنمية وكونه يبحث في مدى تأثير الحرية الاقتصادية والتنمية البشرية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المغاربية من وجهة نظر اقتصادية واجتماعية. ويهدف البحث بشكل أساسي إلى اختبار مدى تأثير الحرية الاقتصادية والتنمية البشرية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب) من خلال استخدام نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel data) وعرض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول المغاربية للفترة 2001-2018.

الدراسات السابقة

دراسة معط الله سهام، أُثر الحرية الاقتصادية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان الجزائر، 2016-2017.

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر الحرية الاقتصادية على التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 31دولة عربية خلال الفترة الممتدة ما بين (1996،2013)باستخدام بيانات البانل وطريقتي المربعات الصغرى العادية والعزومالمعممة، وقد توصلت الدراسة الى أنالحرية الاقتصادية لها تأثير إيجابي ومعنوي على التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية.

HernanHerrera-Echeverri, and others, foreign directinvestment, institutional quality, economic freedom andentrepreneurship, inemerging in markets, Journal of Business Research, 2014

هدفت هذه الدراسة الى تحديد العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والجودة المؤسسية والحرية الاقتصادية وريادة الأعمال فيالأسواق الناشئة، خلال الفترة الممتدة من (2004 - 2009) على 87دولة باستخدام بيانات البانل وطريقة المربعات الصغرى المعممة، وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة طردية ومعنوية بين مؤشر حرية الأعمال والحرية الجبائية مع الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين وجدت علاقة عكسية بين الحرية التجارية والاستثمار الأجنبي المباشر في الدول مرتفعة الدخل، وعلى العكس من ذلك وجدت علاقة إيجابية بين الحرية التجارية والاستثمار الأجنبي المباشر في الدول منخفضة الدخل.

Ajide, Kazeem Bello, economic freedom and foreigndirect investment in IN ECOWAS countries: A PANEL DATA analisis, Applied Econometrics and International Development, Vol. 14-2 (2014)

هدفت هذه الدراسة الى تحديد العلاقة بين الحرية الاقتصاديةوالاستثمار الأجنبي المباشر على عينة من الشركات متعددة الجنسيات في الصين خلال الفترة(2005–2007) حيث تم استخدام بيانات البانل. وقد توصلت الدراسة إلى أن الشركات متعددة الجنسيات تنجذب بشكل أكبر نحو المناطق التيتتمتع بالحماية القوية لحقوق الملكية وكذا المستوى المرتفع لدرجات الحرية الاقتصادية.

وتعتبر دراستنا امتدادا للدراسات السابقة من حيث معرفة أثر الحرية الاقتصادية والتنمية البشرية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب) خلال الفترة 2007-2017، وتشكل المتغيرات المفسرة التي تم اختيارها كنقطة اختلاف عن الدراسات السابقة، حيث تم اختيار تركيبة مختلفة في بيئة مختلفة خلال فترة زمنية مختلفة.

2.الإطار النظري للبحث

1.2.الحرية الاقتصادية:

أصبحت الحرية الاقتصادية في الوقت الحالي مؤشرا من المؤشرات الهامة التي تعبر عن أداء الدولة ومؤشرا أساسيا لجذب الاستثمارات الداخلية والأجنبية ومصاحبة لمؤشرات التنمية البشرية والاقتصادية.

يشير المفهوم المبسط للحرية الاقتصادية الى تمكين الافراد والمؤسسات للوصول إلى وضعية أكثر تطورا واستقرارا، تجعلهم يتحملون مسؤولياتهم ويتخذون قراراتهم الاقتصادية بأنفسهم في مختلف مجالات أعمالهم، والتي تصب في النهاية في الصالح العام وفي تحقيق النمو الاقتصادي، كما ان الحرية تعمل على تحسين حياة البشرية وتحررهم من التبعية وفهم المزيد من الحريات وارساء قواعد الديمقراطية. **(حمزة، 2017، صفحة 27).**

تشمل الحرية الاقتصادية كل الحريات وحقوق الإنتاج والتوزيع واستهلاك السلع والخدمات فالشكل الأعلى للحرية الاقتصادية يجب أن يقدم الحق المطلق للملكية والحريات التامة وتحركات العمل ورأس المال والسلع والغياب المطلق للإكراه أو القيود**(The Heritage Foundation, 2012,, p. 14)** .

هناك اتفاق على مكونات مفهوم الحرية الاقتصادية وتتمثل فيما يلي: **(Cuney, 2014, p. 161):**

- ✓ التفضيلات الفردية بدلا من التفضيل الجماعي؛
- ✓ تغيير طوعي تنسقه الأسواق بدلا من آلية صنع القرار السياسي؛
- ✓ حرية الدخول إلى الأسواق والمنافسة؛
- ✓ حماية الأفراد وممتلكاتهم من ضغوط الآخرين.

1.1.2.التعريف بمؤشر الحرية الاقتصادية:

يصدر سنويا من طرف معهد هيرتاج وصحيفة وول تسريت، وقد تم اعتماد هذا المؤشر سنة 1995، يقيس درجة تدخل السلطة الحكومية في الاقتصاد وتأثير ذلك على الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع، ويهدف المؤشر إلى تقديم صورة عامة حول مناخ الاستثمار في البلد كونه يأخذ بعين الاعتبار كافة التطورات المتعلقة بالعوائق الإدارية والبيروقراطية والحواجز على التجارة الخارجية ومدى سيادة القانون، ويعتمد عليه الكثير من المستثمرين. يضم المؤشر 12 مؤشرا فرعيا تتجمع ضمن أربع مجموعات، كل مجموعة تضم ثلاث مؤشرات فرعية كما يلي **(Terry Miller andother, 2019, p. 457)** :

- ✓ سيادة القانون (حقوق الملكية، كفاءة القضاء، ونزاهة الحكومة).
- ✓ حجم الحكومة (العبء الضريبي، الإنفاق الحكومي، الصحة المالية).
- ✓ الكفاءة التنظيمية (حرية الأعمال، حرية العمل، حرية النقد).
- ✓ انفتاح الأسواق (التجارة، حرية الاستثمار، الحرية المالية).

2..1.2.واقع مؤشر الحرية الاقتصادية في الدول المغاربية

يوضح الجدول الموالي الدرجة من مائة التي تحصلت عليها كل من الجزائر، تونس والمغرب، في مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة (1996-2019):

الجدول رقم 1: درجة الحرية الاقتصادية للدول الثلاث في للفترة 1996-2019

	1996	2000	2004	2008	2012	2014	2016	2017	2018	2019
الجزائر	54.5	56.8	58.1	56.2	51	50.8	50.1	46.5	44.7	46.2
تونس	63.9	61.3	58.4	60.1	58.6	57.3	57.6	55.7	58.9	55.4
المغرب	64.3	63.2	56.7	55.6	60.2	58.3	61.3	61.5	61.9	62.9

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على البيانات المحملة من الموقع:

https://www.heritage.org/index

من الجدول أعلاه يتضح أن دولة المغرب تتصدر المجموعة بالنسبة لهذ المؤشر، فنجدها غالبا ضمن منطقة الدول متوسطة الحرية خصوصا في السنوات الأخيرة فقد تحسن ترتيبها من المرتبة 103 في تقرير سنة 2014 إلى المرتبة 75 في تقرير سنة 2019. متفوقة بذلك على الجزائر حيث كانت هذه الأخيرة ضمن منطقة الدول ضعيفة الحرية، بعدها يبدأ تراجع الجزائر لتدخل في السنوات الأخيرة منطقة الدول منعدمة الحرية واحتلت المرتبة 171 عالميا سنة 2019 تليها تسع دول فقط، وقد سجلت درجات ضعيفة في جميع المؤشرات الفرعية تقريبا، أما الدرجات المتحصل عليها من طرف تونس في السنوات الأخيرة جعلتها ضمن الدول ضعيفة الحرية بعدما كانت ضمن الدول المتوسطة الحرية، فقد احتلت المرتبة 123 سنة 2017، بعدما كانت تحتل المرتبة 95 سنة 2012 لتحتل المرتبة 125سنة 2019 . ويبين الشكل الموالي درجة الحرية في المؤشرات الفرعية للحرية الاقتصادية للدول الثلاث حسب تقرير سنة 2019:

الشكل رقم1: المؤشرات الفرعية لمؤشر الحرية الاقتصادية لبلدان المغرب العربي لسنة 2019

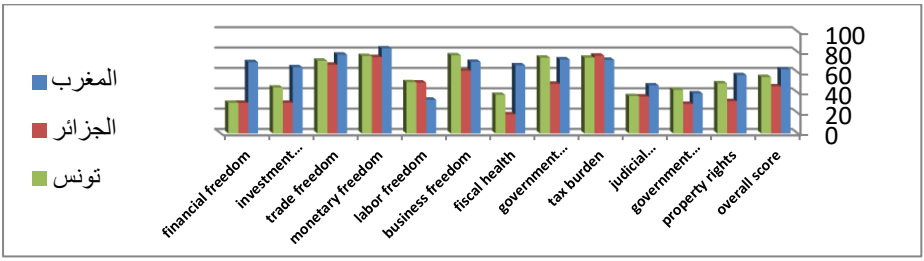

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على تقرير سنة 2019 المحمل من الموقع:
www.heritage.org/index/pdf/2019/book/index_2019.pdf/

يظهر الشكل ضعف الحرية الاقتصادية بالنسبة للجزائر في جميع المؤشرات الفرعية خاصة مؤشر الصحة المالية (18,7درجة)، مؤشر الحرية المالية، مؤشر حرية الاستثمار، مؤشر حقوق الملكية ومؤشر كفاءة القضاء ومؤشر نزاهة الحكومة لسنة 2019، تفوقت في مؤشر واحد هو مؤشر العبء الضريبي، الذي تحصلت فيه 70.6 والتي تعني حرية شبه كاملة، كما هناك حرية شبه كاملة في مؤشر الحرية النقدية الذي تفوقت فيه المغرب بدرجة حرية كاملة. أما تونس فقد تفوقت في مؤشري حرية الأعمال والانفاق الحكومي.

على العموم تعتبر الحرية الاقتصادية ضعيفة في بلدان المغرب العربي، فهي متوسطة في المغرب وضعيفة في تونس ومنعدمة في الجزائر، بسبب القيود التي تفرضها حكومات تلك البلدان على الاقتصاد.

2.2.التنمية البشرية

بعد التطور الذي شهدته التنمية في العالم ظهرت الحاجة إلى بناء مؤشرات تنموية عديدة تمكن من توفير قياس مباشر لنتائج الجهود الإنمائية المبذولة لمكافحة الفقر والمحققة لإشباع مختلف عناصر الحاجات الأساسية المادية والاجتماعية والمعنوية ثم جاءت الحاجة لبناء مؤشر مركب واحد يتضمن داخله كافة المؤشرات المتصلة بمدى إشباع تلك الحاجات. وذلك بغرض تسهيل المقارنة والمتابعة والتقييم ومن ثم التطوير. ونتج عن هذه المحاولات دليل التنمية البشرية.

1.2.2.تعريف التنمية البشرية: أول تعريف لها جاء في تقرير التنمية البشرية عام 1990 وعرفت بأنها: "توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس فيعيشوا حياة مديدة ملؤها الصحة، يكتسبوا المعرفة ويتمتعوا بمعيشة كريمة بالإضافة الى ممارسة الحرية السياسية وضمان حقوق الانسان(المعهدالعربيللتخطيط، صفحة 15)

وقد فسر مصطلح التنمية البشرية أيضا على أنه "تنمية الناس من أجل الناس أنفسهم"، وكما فسر آخرون ذات المصطلح على أنه:" الاستخدام الأفضل للموارد المتاحة للدولة بشكل عادل يضمن استمرارية النمو الاقتصادي فيها وأن من مظاهر التنمية البشرية

المهمة هي: العناية بالأمن الغذائي، تعميم خدمات الصحة والتعليم في مناطق الدولة المختلفة مع توفير فرص العمل(**الخيري، 2013، صفحة 44**)".

فالتنمية البشرية لا تنتهي عند تكوين القدرات البشرية وفق المؤشرات السابقة، بل تمتد حيث التوجهات والأهداف وفقا للعناصر الآتية(**عباس،، 2013، صفحة 620**):

- التنمية البشرية هي توجه يهدف إلى توفير فرص حياتية أفضل للناس.
- لا يمكن تحقيق التنمية البشرية إلا في إطار مناخ يضمن الحرية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحرية الإبداع والاحترام المتبادل، والامتثال إلى مبادئ حقوق الإنسان.
- تهدف التنمية البشرية الى تعميق القناعة لدى صناع القرار حول ضرورة التفريق بين التنمية كمشروع متكامل وبين النمو الاقتصادي المعني بتحقيق الفائض الاقتصادي دون التفكير بكيفية توزيعه.
- ركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أن الهدف النهائي لتحقيق التنمية البشرية هو توسيع خيارات البشر، والتي تتحدد من الناحية الواقعية بمحددات اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية وبيئية. وبالتالي تصبح التنمية البشرية توجها إنسانيًا للتنمية الشاملة والمتكاملة والمستدامة حتى يشعر الإنسان بأنه فاعل أساسي في عملية التنمية وليس مجرد مستفيد من ثمار التنمية بدون مشاركة حقيقية وفاعلة.

ومن هذا المفهوم نستخلص أن التنمية البشرية تطرح استراتيجية تنموية تبدأ وتنتهي بالناس، أي أن تكون التنمية للناس وبواسطتهم ومن أجلهم، تقوم على أساس أربعة عناصر هي(**عطية، 2003 / 2002، صفحة 62**): الإنتاجية، العدالة، الاستمرارية، والمشاركة.أي لابد من زيادة قدرات الأفراد التعليمية والصحية والتدريبية حتى تزداد الإنتاجية ويزداد الدخل وتزداد القدرة على إشباع الحاجات. ومن ناحية أخرى لا بد أن تتاح أمام جميع الأفراد فرص متساوية للمساهمة في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية وغيرها.

2.2.2.القياس الدولي للتنمية البشرية

دليل التنمية البشرية هو دليل مركب يركز على الأبعاد الأساسية الثلاثة للتنمية البشرية وهي: القدرة على عيش حياة مديدة وصحية، وتُقاس بالعمر المتوقع عند الولادة؛ والقدرة على اكتساب المعرفة، وتُقاس بمتوسط سنوات الدراسة والعدد المتوقع لسنوات الدراسة؛ والقدرة على تحقيق مستوى معيشي لائق، وتُقاس بنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي. ولقياس أكثر شمولاً للتنمية البشرية، يتضمن التقرير أربعة أدلة مركبة أخرى هي: دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة الذي يعدّل قيمة دليل التنمية البشرية على أساس عدم المساواة؛ ودليل التنمية حسب الجنس الذي يقارن قيمة دليل التنمية البشرية بين الإناث والذكور؛ ودليل الفوارق بين الجنسين الذي يركّز على تمكين المرأة؛ ودليل الفقر المتعدد الأبعاد الذي يقيس أبعاد الفقر التي لا صلة لها بالدخل **(برنامجالأممالمتحدةالإنمائي، 2018، صفحة 1).**

وتتراوح قيمة دليل التنمية البشرية بين الصفر "الحد الأدنى" وواحد صحيح "الحد الأقصى" بحيث يكون تصنيف الدول بحسب النقطة المتحصل عليها كما يلي **(المعهدالعربيللتخطيط، صفحة 20)** :

- أكثر من 0.800 تعتبر الدولة ذات تنمية بشرية مرتفعة جدا.
- ما بين 0.700و 0.799 تعتبر الدولة ذات تنمية بشرية مرتفعة.
- ما بين 0.555 و 0.699 تعتبر الدولة ذات تنمية بشرية متوسطة.
- أقل من 0.555 تعتبر الدولة ذات تنمية بشرية منخفضة.

3.2.2.واقع مؤشر التنمية البشرية بالمغرب العربي

الجدول رقم 2:اتجاهات دليل التنمية البشرية لبلدان المغرب العربي الثلاث للفترة 1980-2018

السنة	1980	1990	2000	2005	2010	2012	2015	2017	2018
الجزائر	0.461	0.562	0.625	0.680	0.710	0.713	0.749	0.754	0.759
تونس	0,459	0.533	0.642	0.679	0.710	0.712	0.728	0.735	0.739
المغرب	0.371	0.440	0.512	0.558	0.586	0.591	0.655	0.667	0.676

المصدر: بناء على سلسلة تقارير التنمية البشرية الصادرة من طرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المحملة من الموقع:**https://www.un.org/ar/esa/hdr/**

حسب تقارير السنوات الأخيرة تقع الجزائر وتونس ضمن الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة، في حين تتواجد المغرب ضمن الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة، والملاحظ من الجدول أن الدول الثلاث عرفت تطورا مهما في المؤشر عبر الزمن.بالنسبة للجزائر، تحصلت على المرتبة 82 في تقرير سنة 2018، وما بين سنتي 1980 و2018 نجد تحسن في المؤشر يقدر ب 64% وهو تطور مهم جدا في مجال التنمية البشرية وتعتبر من بين أهم الدول التي حققت تطورا واضحا في هذا المجال. كذا الحال بالنسبة لدولة تونس حيث النتائج متقاربة جدا مع ما حققته الجزائر فقد تحصلت على المرتبة 91 عالميا أما المغرب فرغم تطور المؤشر عبر الزمن إلا أنها ظلت ضمن الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة حيث تحصلت على مرتبة متأخرة (121). ويرجعسبب تأخر المغرب هو ضعف نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، حيث يبلغ تقريبا نصف ما يتحصل علية الفرد في الجزائر وأحسن كذلك من تونس. كذلك الأمر بالنسبة للتعليم فمتوسط سنوات الدراسة ضعيف جدا في المغرب مقارنة بالجزائر وتونس.

3.2.اتجاه تدفقات الاستثمار الأجنبي في دول المغرب الثلاث

في الواقع أن جميع حكومات المنطقة قامت بمجموعة من الإجراءات لتحفيز المستثمر الأجنبي، ففي سنة 1993 وضعت تونس قانونا يتضمن حرية الأجانب وامتلاكهم لرأس المال، كما قدمت المغرب اعفاءات ضريبية وجمركية من خلال ميثاق الاستثمار ،حين تأخرت الجزائر إلى سنة 2001 في وضع دليل للمستثمر، يشمل مجموعة من

الإعفاءات والتحفيزات وانشاء وكالات لدعم الاستثمار، ويوضح الجدول التالي اتجاه حجم التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول الثلاث بقيمة المليون دولار:

الجدول رقم3: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول الثلاث للفترة 2001-2018

	الجزائر	تونس	المغرب
2001	1 113.1	486.5	2 807.1
2002	1065	820.8	480.7
2003	637.9	583.6	2314.5
2004	881.9	639.1	894.6
2005	1145.3	783.1	1654
2006	1888.2	3 308.0	2449.4
2007	1743.3	1 616.3	2804.5
2008	2631.7	2 758.6	2487.1
2009	2753.8	1 687.8	1951.7
2010	2301.2	1 512.5	1573.9
2011	2580.4	1 147.9	2568.4
2012	1499.5	1 603.2	2728.4
2013	1696.9	1 116.5	3298.1
2014	1506.7	1 063.8	3561.2

2015	-584.5	1 002.7	3254.8
2016	1637	885.0	2157.1
2017	1232.3	879.5	2686
2018	1506.3	1 035,9	3640.4
المجموع	27236.1	22930.8	43311.9

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على قاعدة بيانات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار محملة من الموقع:/http://dhaman.net/ar/research-studies/data-tools/data-fdi

منذ بداية الفترة والجزائر في تحسن مستمر، مع العلم أن الجزائر كانت قبل سنة 2001 تتحصل على تدفقات ضعيفة جدا بسبب الظروف الأمنية التي مرت بها البلاد، وفي سنة 2001 عرف تدفق الاستثمار الأجنبي ارتفاعا محسوسا بسبب استقرار الأوضاع الأمنية والسياسية وفتح السوق المحلية ساهمت فيه بيع رخصة الهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية، وخوصصة مركب الحجار لفائدة شركة إسبات الهندية ESPAT ، حتى تحصلت على أحسن قيمة سنة 2009 بمقدار 2753.8 مليون دولار، وسجلت أدنى قيمة سنة 2015 (تدفقات سالبة كما يبينه الجدول أعلاه، بسبب تهاوي أسعار البترول في الأسواق العالمية وتخوف المستثمرين الأجانب وبالمقابل مستويات الفساد المرتفعة التي تعصف بالقطاعين العام والخاص حسب ما يتم نشره من طرف منظمة الشفافية العالمية. كما يلاحظ من الجدول أن تونس أيضا شهدت تحسنا من حيث حجم التدفقات في بداية الفترة حتى سجلت أحسن قيمة لها سنة 2006 لتبدأ في الانخفاض خاصة بعد سنة 2015 لنفس السبب وهو الأزمة العالمية للنفط التي أدت إلى انخفاض حجم الاستثمار العالمي. ما ينطبق على المغرب أيضا، لكن سنة 2018 شهدت تحسنا في الدول الثلاث. إلا أن المغرب تصدرت القائمة من حيث جذب الاستثمار الأجنبي

المباشر بـ 43311.9 مليون دولار من إجمالي الدول الثلاثة للفترة ما بين 2001-2018 وبنسبة 46.3%، تلتها الجزائر بقيمة 27236.8 مليون دولار لنفس الفترة وبنسبة 29.1% ، لتأتي تونس بنسبة 24.5% بمجموع قدره 229308 مليون دولار. وتعتبر هذه القيم ضعيفة جدا مقارنة بما تمتلكه هذه الدول من إمكانيات خاصة إذا ما قارناها ببعض الدول العربية مثل الإمارات والسعودية، ما يرتبط بمناخ الاستثمار بالمغرب العربي الذي تحكمه عدة عوامل وفي هذه الدراسة سيتم معالجة مدى تأثير الجانب الاقتصادي ممثلا بالحرية الاقتصادية والجانب الاجتماعي ممثلا بالتنمية البشرية.

3. الدراسة التطبيقية

لتحقيق هدف الدراسة والمتمثل في تحديد أثر الحرية الاقتصادية والتنمية البشرية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المغاربية الثلاث (الجزائر، تونس والمغرب)،يتم الاعتماد على أسلوب بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data)، من خلال المعطيات المتاحة حول المتغيرات الثلاث للفترة (2001-2018) من مصادرها كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم4: متغيرات الدراسة التابعة والمفسرة

المتغير	نوعه	الرمز	المقياس	المصدر
الاستثمار الأجنبي المباشر	متغير تابع	FDI	مليون دولار	قاعدة بيانات البنك الدولي
الحرية الاقتصادية	متغير مفسر	EFI	(0 -100)	مؤسسة هيرتاج
التنمية البشرية	متغير مفسر	HDI	(0 -0.999)	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

المصدر : من اعداد الباحثتين

1.3. الدراسة الإحصائية لمتغيرات الدراسة

تعتبر الدراسة الإحصائية مرحلة مهمة في عملية النمذجة القياسية، فهي تعطينا فهما أوليا لكيفية توزيع البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة ومدى ارتباطها فيما بينها، وهو ما يسمح لنا بإجراء التعديلات اللازمة على البيانات قبل البدء بعملية النمذجة.

1.1.3.اختبار التوزيع الطبيعي: من أجل اختبار البيانات المستخدمة في الدراسة هل تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، سنعتمد على اختبار جارك بيرا Jarque-Bera وبعد إجراء الاختبار كانت النتائج كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم5: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي (JarqueBera) للسلاسل الزمنية

المتغير	قيمة معامل JARQUE-BERA	الاحتمال	النتيجة
FDI	0.9	0.6	**يتبع التوزيع الطبيعي**
EFI	7.17	0.02	لا يتبع التوزيع الطبيعي
HDI	4.95	0.08	يتبع التوزيع الطبيعي

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews9.

من خلال نتائج الجدول أعلاه، نلاحظ أن السلاسل الزمنية للمتغيرين: تدفقات الاستثمار (FDI)، التنمية البشرية (HDI)، تتبع التوزيع الطبيعي وذلك بناء على إحصائية ((JB=0 .9، (JB=4.95)، على التوالي وهي أقل من القيمة الجدولية (JB=5.99)، وكذلك قيمة الاحتمال المقابلة لكل متغير هي أكبر من5 % وبالتالي نقبل الفرضية ال صفرية$H0$، القائلة بأن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي؛

بينما كانت نتائج إحصائية جارك بيرا المحسوبة بالنسبة لسلسلة المتغير درجة الحرية الاقتصادية((JB= 7. 17 ،EFI))، وهي أكبر من القيمة المحسوبة (JB=5.99)، وكذلك الاحتمال المقابل لها أقل من 5 % ، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية $H0$ ونقبل الفرضية البديلة القائلة بأن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي.

يمكن التخلص من مشكلة عدم إتباع التوزيع الطبيعي من خلال تحويل السلاسل الزمنية وذلك بإدخال اللوغاريتم العشري، حيث يعرف بأنه الدالة العكسية للدوال الأسية ويتم استخدام اللوغاريتم في مجال الاقتصاد القياسي من أجل التعبير عن متغيرات الدراسة بالنسب المئوية وتقليل الانحرافات بين قيم المتغيرات، لذلك تم الاعتماد على طريقة التحويل (BOX COX) في برنامج MINITAB. والتي أظهرت النتائج أدناه.

الشكل رقم 2: نتائج طريقة التحويل كوكس بوكس لسلسلة متغير الحرية الاقتصادية

قبل التحويل	بعد التحويل
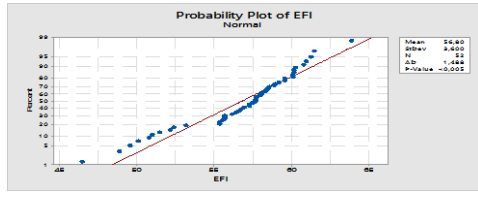	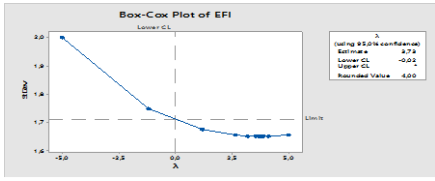

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامج MINITAB17.

2.3.تقدير النماذج القياسية والمفاضلة بينها

من أجل تقدير النموذج والتوصل إلى النتائج التي من خلالها يتم تفسير طبيعة العلاقة بين تدفقات الاستثمار والمتغيرات المفسرة، فقد تم استخدام أسلوب بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data)، من خلال تطبيق ثلاثة نماذج وهي: نموذج المربعات الصغرى، نموذج التأثيرات الثابتة، نموذج التأثيرات العشوائية، ومن أجل المفاضلة بين أسلوب المربعات الصغرى وأسلوب التأثيرات الثابتة وبغرض تحديد أسلوب التحليل الأكثر ملائمة لبيانات الدراسة تم اجراء اختبار (F-test)حيث:

$$F = \frac{(R_2^2 - R_1^2)/M - 1}{(1 - R_2^2)/(T - M - k)}$$

يعبر كلمن Mو Tو kعلىعددالوحداتو عددالمشاهدات، عدد المعلمات المقدرةعلىالتوالي،ويعبر R_2^2 و R_1^2علىمعاملا التحديد فينموذجالتأثيراتالثابتةونموذجالمربعاتالصغرى.وبالرجوع الى جدول F نجد أن القيمة المجدولة (تم الحساب بالاعتماد على الملحق رقم 1 و 3) هي أقل من القيمة المحسوبة 7.82 وبالتالي يمكن القول أن أسلوب التأثيرات الثابتة هو الأفضل، ومن أجل المفاضلة بين هذا الأخير وأسلوب التأثيرات العشوائية نقوم بإجراء اختبار Hausmanكما هو موضح في الجدول أدناه

الجدول رقم 6 : اختبار Hausman

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Test Summary	**Chi-Sq. Statistic**	**Chi-Sq. d.f**	**.Prob**
Cross-section random	25.731934	2	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews9

من الجدول نلاحظ أن قيمة Prob أقل من 0,05 وهذا يعني قبول أسلوب التأثيرات الثابتة. مما سبق يمكنتمثيل النموذج في المعادلة التالية:

HDI=0.651744405553- 0.000364150514669*EFI (-1.89)- 0.113660973869*WGI (-3.33) + [CX=F]

القيم بين قوسين تمثل قيمةT statistic باعتبار أن نموذج الآثار الثابتة يفترض أنه لكل وحدة قاطعا مختلفا.فان الثابت الخاص بكل بلد هو : الجزائر(0.008898-)،تونس (0.049387-) المغرب (0.058285).

3.3.تشخيص القوة الإحصائية للنموذج المقدر

في الدراسات الإحصائية لا يكفي تقدير نموذج إحصائي والتحليل من خلاله، بل يجب تشخيص القوة الإحصائية له من خلال مجموعة من الاختبارات التي تساعدنا في هذه الدراسة وهي كالآتي:

1.3.3.اختبار جودة التوثيق والمعنوية الكلية للنموذج

يعتمد اختبار جودة التوثيق على معامل التحديد المتعدد والذي يقوم بدراسة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة مرة واحدة، كذلك مراعاة معامل التحديد المصححR- squaredوالذي يساعد على مدى قبول النموذج الكلي.

نلاحظ أن قيمة معامل التحديد تبلغ 0.43أي أن المتغيرات المفسرة تفسر ما نسبت43 %من تغيرات المتغير التابع. وأن النسبة المتبقية تعبر عن الأخطاء الناتجة عن عدم تضمين النموذج متغيرات أخرى تؤثر في المتغير التابع أو متغيرات أخرى غير معروفة أو أخطاء في المعاينة. ولاختبار المعنوية الكلية للنموذج نعتمد على إحصائية فيشر، حيت تبين النتائج الواردة في الملحق رقم (3) على أن Prob(F-statistic)= 0.000009 وهي أقل من 5%، وهذا يعني أن للنموذج معنوية إحصائية عند مستوى دلالة إحصائية 95%، مما يعني انه هناك على الأقل عامل من العوامل المفسرة السابق ذكرها يمكنه تفسير المتغير التابع.

2.3.3.اختبار التوزيع الطبيعي لأخطاء التقدير

فيما يلي يتم اختبار التوزيع الطبيعي لأخطاء التقدير في نموذج التأثيرات الثابتة كما يوضحه الشكلالموالي:

الشكل رقم 3:اختبار التوزيع الطبيعي لأخطاء التقدير

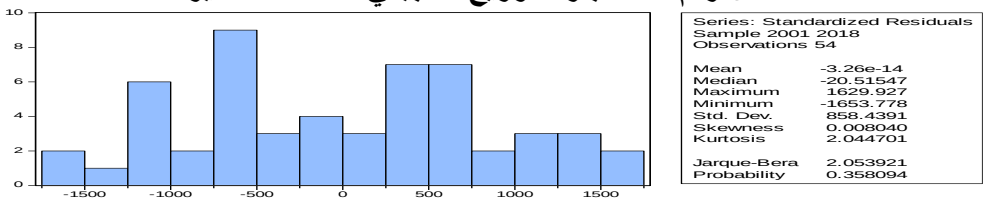

المصدر:نتائج برنامجEviews9 ..

من خلال نتائج الشكل رقم(3) نلاحظ أن الاحتمال (Prob..= 35.0) وهو أكبر من5 % فإننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة بأن بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي.

4.3.تحليل النتائج واختبار الفرضيات

من خلال ما سبق تم التوصل إلى النتائج التالية:

-وجود علاقة ذات دلالة معنوية احصائية بين درجة الحرية الاقتصادية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول المغرب العربي، فبالنظر إلى الملحق رقم (3) نلاحظ أن معامل الانحدار بلغ (80.12) عند مستوى معنوية0.01، وهو أقل من0.05، وعليه يمكن **قبول الفرضيةالأولى**أي أنه: يوجد أثر لدرجة الحرية الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر، وبما أن قيمة المعامل موجبة فهذا يعني وجود علاقة طردية أي كلما ارتفعت درجة الحرية الاقتصادية ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المغاربية، وتتفق هذه النتيجة مع الدراسة التي قامت بها معط الله سهام ودراسةHerrera-Echeverri, and others، كما لاحظنا وجود تفاوت في مؤشرات الحرية بين الدول.

-وجود علاقة ذات دلالة معنوية احصائية بين درجة التنمية البشرية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول المغرب العربي، فمن الملحق رقم (3) نلاحظ أن معامل الانحدار بلغ (8200) عند مستوى معنوية 0.0074 وهو أقل من0.05، وعليه يمكن **قبول الفرضية الثانية**، أي أنه توجد علاقة طردية ذات دلالةمعنوية بين التنمية البشرية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتتفق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية.

الاقتراحات:

ومن هنا يمكن تقديم بعض التوصيات منها:تحديث القوانين الخاصة بتشجيع الاستثمار، بما يتلاءم مع التطورات والمتغيرات الراهنة في البيئة الاستثمارية الدولية. معضرورة الاستثمار في الموارد البشرية لانه يؤدي الى زيادة الكفاءة وانتشار استخدام التكنولوجيا وتشجيع الابتكارات، وعليه من الضروري جلب الاستثمارات

الأجنبية في مجال التعليم الذي يتصف بمواصفات دولية حتى يكون قادر على خلق إطارات بشرية تستطيع مواجهة تحديات الاقتصاد الجديد.والعمل على رفع الحرية الاقتصادية الامر الذي يتيح خيارات اكبر للشركات متعددة الجنسيات من اجل الاستثمار.

- المراجع

-**برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**، أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها "التحديث الإحصائي لعام 2018".

- **جمالبلخباط**،جدوىالاستثماراتالأجنبيةالمباشرةفيتحقيقالنموالاقتصادي،دراسةمقارنة بينالجزائر والمغرب،أطروحةدكتوراه،جامعةباتنة 2015،ص.152.
- **حسن كريم حمزة**، تحليل العلاقة بين مؤشر الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، دراسة في بلدان عربية مختارة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 14، العدد 03، جامعة الكوفة، العراق، 2017، ص 27.
- **خالد صالح عباس**، مفهوم التنمية وارتباطه بحقوق الانسان بين الاثراء الفكري والتحديات مجلة جامعة بابل، العلوم الانسانية، المجلد 21، العدد 02، 2013، ص 620.
-

سيرينمدحتالخيري،إحسانغسانمدحتالخيري،هجرةالكفاءاتالعربية،الصاياللنشروالتو زيع،عمان،الأردن، 2013، ص 44.

- **عبدالقادرمحمدعبدالقادرعطية**،اتجاهاتحديثةفيالتنمية، الدارالجامعية،الاسكندرية،2003 /2002 ،ص62 .
- **فلاح خلف الربيعي**،تطورالعلاقة بين البعدين المادي والبشري في الفكر التنموي، شبكة الإعلام. ٦/٢٠١١/ العراقي، جريدة الصباح، بغداد،
- **معط الله سهام**، أثر الحرية الاقتصادية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان الجزائر، 2016-2017.
- **المعهد العربي للتخطيط**، تحليل تقرير التنمية البشرية، ص 15.
- Ajide, Kazeem Bello, economic freedom and foreign direct investment in IN ECOWAS countries: A PANEL DATA analisis, Applied Econometrics and International Development, Vol. 14-2 (2014(
- Cuney, K., & Feyza, A.. Economic Freedom, Inflation Rate And Their Impact on Economic Growth: A Panel Data Analysis. Romania Journal of Economic Forecasting, 2014 ،XVII (1), 161 .
- Hernan Herrera-Echeverri, and others, foreign direct investment, institutional quality, economic freedom and entrepreneurship, inemerging in markets, Journal of Business Research, 2014
- Terry Miller and other .. index of economic freedom, 25th anniversary edition, The Heritage Foundation, 2019 ;p 457.
- The Heritage Foundation, index of economic freedom,2012p14.

- الملاحق

الملحق 1 نموذج المربعات الصغرى

Dependent Variable: FDI
Method: Panel Least Squares
Date: 12/25/20 Time: 14:08
Sample: 2001 2018
Periods included: 18
Cross-sections included: 3
Total panel (balanced) observations: 54

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-948.0475	2834.496	-0.334468	0.7394
EFI	77.43170	35.49145	2.181700	0.0338
HDI	-2519.036	2173.782	-1.158826	0.2519

Mean dependent var	1731.087	R-squared	0.140762
S.D. dependent var	926.0893	Adjusted R-squared	0.107067
Akaike info criterion	16.44053	S.E. of regression	875.1094
Schwarz criterion	16.55103	Sum squared resid	39056640
Hannan-Quinn criter.	16.48314	Log likelihood	-440.8942
Durbin-Watson stat	1.076124	F-statistic	4.177472
		Prob(F-statistic)	0.020888

الملحق 2 نموذج التاثيرات العشوائية

Dependent Variable: FDI
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 12/25/20 Time: 14:12
Sample: 2001 2018
Periods included: 18
Cross-sections included: 3
Total panel (balanced) observations: 54
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-948.0475	2341.574	-0.404876	0.6873
EFI	77.43170	29.31945	2.640967	0.0109
HDI	-2519.036	1795.759	-1.402769	0.1667

Effects Specification

	S.D.	Rho
Cross-section random	0.000246	0.0000
Idiosyncratic random	722.9268	1.0000

Weighted Statistics

Mean dependent var	1731.087	R-squared	0.140762
S.D. dependent var	926.0893	Adjusted R-squared	0.107067
Sum squared resid	39056640	S.E. of regression	875.1094
Durbin-Watson stat	1.076124	F-statistic	4.177472
		Prob(F-statistic)	0.020888

الملحق رقم 3 نموذج التاثيرات الثابتة

Dependent Variable: FDI
Method: Panel Least Squares
Date: 12/25/20 Time: 14:10
Sample: 2001 2018
Periods included: 18
Cross-sections included: 3

Total panel (balanced) observations: 54

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0038	-3.037615	2763.746	-8395.195	C
0.0141	2.545540	31.47569	80.12263	EFI
0.0074	2.794089	2935.064	8200.831	HDI

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

1731.087	Mean dependent var	0.436618	R-squared
926.0893	S.D. dependent var	0.390627	Adjusted R-squared
16.09251	Akaike info criterion	722.9268	S.E. of regression
16.27668	Schwarz criterion	25608535	Sum squared resid
16.16354	Hannan-Quinn criter.	-429.4979	Log likelihood
1.631826	Durbin-Watson stat	9.493675	F-statistic
		0.000009	Prob(F-statistic)